بها بل مسايل تستحصل بها لانها لاتعرف بملكة الاستحضار ايضا بل بمسايل تستحضر بها وجوابه
ان العلم بمعنى ملكة الاستحضار لا الملكة مطلقا فملكة الاستعمال خارجة من قوله علم فهي
ليست بعلم اصلا اه ببعض تصرف وكتب ايضا قوله وهو علم الخ قيل التعريف صادق على البلاغة
والجواب ان البلاغة سبب لتاليفات جزئية لا لادراك الاحوال الجزئية اه حفيد على
المطول ومراده بلاغة المتكلم   اي ملكة لايقال اطلاق العلم على الملكة يقتضي ان من علم مسايل
المعاني بدون تلك الملكة لايسمى عالما به مع بطلانه لانا نقول اثبات عالميته بالمعاني بمعنى
حصول مسايله له لاينافي نفيها بالمعنى الاخص اعني الملكة اه فنري وكتب ايضا قوله اي
ملكة لايقال تعريف علم المعاني بما ذكر فيه دور لتوقف معرفة تلك الاحوال على علم
المعاني والعكس لانا نقول جهة التوقف مختلفة لان توقف الاحوال على العلم بمعنى الملكة
من حيث الحصول فلا تحصل معرفتها بدونه وتوقف معرفة العلم على المعرفة من حيث
التصور لاخذها في تعريفه فلا يتصور بدونها وكتب ايضا قوله اي ملكة يقتدر بها اي
العلم يطلق على الملكة المخصوصة وهي الموصوفة بهذه الصفة لانها معتبرة في مفهومه
حتى يرد انه يلزم التكرار من توصيفه بقوله يعرف به والمراد بالادراكات الجزئية الادراكات
المتعلقة بالفروع المستخرجة بتلك الملكة كما في التلويح اه عبد الحكيم وقوله لانها معتبرة
الخ اي في كلام المص وقوله المستخرجة بتلك الملكة اي بواسطة استفادتها من الاصول الكلية
المعثور عليها بتلك الملكة كما في الفنري مثلا كل كلام يلقى الى المنكر يجب توكيده اصل
كلي مستحضر بالملكة ومنه المستفاد منه هذا الكلام الملقى الى هذا المنكر يجب
توكيده وجوز الفنري ان يكون المراد بالادراكات الجزئية ادراكات الاصول اي الالتفات
اليها وجعلها جزئيات باعتبار ان متعلقاتها جزئيات لمطلق الاصل فهي جزئيات
اضافية ولايتوسط على هذا بقي شيء اخر وهو ان مقتضى هذا مغايرة الادراكات الجزئية
التي قال الشارح يقتدر عليها بالملكة للادراكات الجزئية المذكورة في قول الشارح الاتي
اي هو علم يستنبط منه ادراكات جزئية لان الاول عبارة عن القضايا التي موضوعاتها
جزئية كقولنا هذا التوكيد الملقى الى المنكر واجب والثانية عبارة عن جزئيات الاحوال
الكلية كالتاكيد في هذا التركيب والتاكيد في ذلك التركيب اللذين من جزئيات
مطلق التاكيد فكلام الشارح اولا يقتضي ان المعروف بالملكة فروع القواعد وكلام المص
مع كلام الشارح ثانيا يقتضي ان المعروف بها جزئيات الاحوال والجواب ان هذه الملكة
يعرف بها جزئيات الاحوال بواسطة معرفة فروع القواعد لان معرفتها وسيلة الى
التصديق بان هذا التاكيد المخصوص مناسب لهذا الانكار لانه يلزم من معرفة كون
هذا الكلام الملقى الى المنكر يجب تاكيده ليطابق مقتضى الحال معرفة ان هذا التاكيد
المخصوص مناسب لهذا الانكار الذي هو الحال ويصح ان يراد بالادراكات الجزئية
الاولى ايضا جزئيات الاحوال الكلية فلا يكون هناك تغاير فاعرفه   على ادراكات
جزئية وصف الادراكات بالجزئية تسامح من وصف الادراك بوصف المدرك بفتح
الرا

٦٧

الدا فهو مجاز عقلي او من الكلام حذف وتاويل اي ادراك مدركات جزئية اي على استحضار
ماكان منها معلوما واستحصال ماكان منها مجهولا ولو بواسطة كسب جديد اذ لا يلزم
ان تكون الملكة سببا للاقتدار على معرفة الجميع بلا كسب فان بعض الفقها بالاتفاق قد
يحتاج بعد الفقاهة الى انظار دقيقة في استخراج بعض المسايل ولهذا سيل الايمة
الاربعة عن مسايل فتوقفوا في جوابها   ويجوز الخ بل هو اولى وعليه فالعلم بمعنى المعلوم
وانما كان اولى لانه لايحوج الى ارتكاب استخدام في قوله المعلم الاتي وينحصر في ثمانية
ابواب ولانه اشيع في العلوم المدونة وانما رجح الشارح الاول لانه اشهر في لفظ العلم او الشهير
استعمال لفظ العلم في الملكة القائمة بالانسان   المعلومة اشار به الى ان العلاقة في اطلاق
العلم على القواعد التعلق وانه من اطلاق المصدر على اسم المفعول لكن هذا بحسب الاصل
ان قلنا انه صار حقيقة عرفية فيها   ولاستعماله المرة الاخيرة تقوية على المعلوم
في الجزئيات اي من ادراكها تصورا لها او تصديقا بها اي واستعماله العلم في ادراك
الكليات تصورا لها او تصديقا بها افاده في الاطول   قال يعرف اي دون يعلم   يعرف
به احوال الخ ليس المراد بمعرفة هذه الاحوال بهذا العلم تصورها بحقايقها وان كان لا تعريف لها
بل المراد التصديق بان هذه الاحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال اي التصديق بان
هذا التاكيد الجزئي مثلا اللاحق في قولك ان زيدا قائم به طابق هذا الكلام الجزئي مقتضى
الحال وهكذا او سيشير الشارح الى ذلك كله   يستنبط منه اي يستخرج منه ويتوصل بها
للتصديق اي بنينا على ان المراد بالعلم الاصول والقواعد وسببية ان بنينا على ان المراد
به الملكة اي يستخرج بسبب هذه الملكة ادراكات الخ   كل فرد فرد ولا حاجة لفرد الثاني لان
يجعل صفة اه سم بمعنى منفردا عن الاخر وحاصل المعنى معرفة كل فرد على سبيل التفصيل
والانفراد دون الاقتران ولا يصح جعله على تقدير المضاف اليه على حد قد والخبر معا نحو هذا
حلو حامض لانه لا يحل محلهما شيئا واحدا كحلول شيين يحل حلو حامض ولاعلى ترك
العاطف لاقتضايه التقييد بفرد بعد فرد قاله الفنري وقد يشكل هذا بان لفظ كل يوان
العموم مرادا كان يقال معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم حينئذ مستفاد من قرينة المقام
فان النكرة في الاثبات قد تعم بالقرينة ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة
اه بمعنى تلخيص   بمعنى ان اي فرد وقع به ان الاحاطة بكل الافراد مستحيلة اه ع
يوجد منها اي يرد علينا من هذه الاحوال اه حديد وقرر بعضهم ان المراد اي فرد حاولنا
ايجاده امكننا ان نفعله بذلك العلم تامل   بذلك العلم اي بتلك الملكة اه حديد او بالاصول
والقواعد   وما اشبه ذلك كالتثنية والجمع والتصغير والنسبة وغيرها اه حديد وقوله هي
لابد منه من تاويله اصل المعنى المراد اي على وفق الوضع فاندفع الاعتراض بان بعض
هذه الامور لايتوقف اداء اصل المعنى عليه كالادغام اذ لو قال زيد اجلل بالفك كان موديا
لاصل المعنى فاحل وكتب ايضا قوله وما اشبه ذلك مما لابد الخ اي من حيث انه لابد منه

قوله الا ان يجعل صفة
اولا للتاكيد اي
بدفع ما يتوهم
ان المراد المجموع
تاكيد لفرد الثاني
لتفيد ان المراد
الجميع

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)